

تصريح صحفي

بشأن ما تم تداوله في بعض المنصات الصحفية ووسائل التواصل الاجتماعي

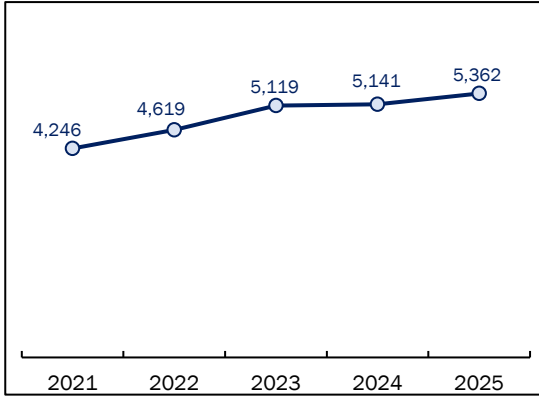
حول تقرير "الاستثمار الأجنبي المباشر 2025"

في إطار متابعته المستمرة لما يُتداول في وسائل الإعلام والمنصات المختلفة بشأن الاقتصاد الكويتي، ولاسيما ما أُثير حول تقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر في 7 يوليو 2026 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وما تضمنه من بيانات بشأن تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، أوضح بنك الكويت المركزي أن البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت لعام 2025 تمثل تقديرات أولية، ولا تعكس البيانات الرسمية النهائية لدولة الكويت، موضحاً أن البيانات الفعلية المستندة إلى إحصاءات ميزان المدفوعات والصادرة عن بنك الكويت المركزي تُقدم صورة أكثر دقة لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2025.

وأشار بنك الكويت المركزي إلى أن البيانات الفعلية المنشورة على موقعه الإلكتروني، تُبين أن قيمة الاستثمارات المباشرة لدولة الكويت في الخارج (التدفقات الخارجة) بلغت نحو 915 مليون دينار في عام 2025، بما يُعادل نحو 3.0 مليار دولار أمريكي، وتعكس هذه التدفقات توسع مؤسسات القطاع الخاص، ولاسيما البنوك، في استثماراتها الخارجية ضمن استراتيجيات إدارة الأصول والتواجد الخارجي وتنويع الاستثمارات، وذلك في إطار النشاط الاستثماري الخارجي لتلك الجهات.

وعلى صعيد التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت، أشار البنك المركزي إلى أنها سجلت نحو 126.4 مليون دينار في عام 2025، أي ما يعادل نحو 412.4 مليون دولار أمريكي.

رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت (الداخلية)
مليون دينار كويتي



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد الأرصد، تُشير البيانات إلى استمرار ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت خلال السنوات الماضية ليلعب نحو 5.4 مليار دينار في نهاية عام 2025، أي بما يعادل نحو 17.6 مليار دولار أمريكي، مما يعكس تراكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الاقتصاد الكويتي

واستمرار جاذبيته كوجهة استثمارية. هذا، وتشتمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات التي تمنح المستثمر الأجنبي حصة مؤثرة (10% أو أكثر) في منشأة داخل أو خارج الدولة، ولا تشتمل على الأوراق المالية (الأسهم والسندات أقل من 10%)، والمشتقات المالية، والودائع والقروض وغيرها من الأدوات المالية. وفي حال توسيع النطاق لتشتمل على كافة الأدوات المالية سألغة الذكر ترتفع التدفقات الداخلة إلى نحو 11.8 مليار دينار، أي بما يعادل نحو 38.5 مليار دولار أمريكي.

واختتم البنك المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن للمعنيين والمهتمين الاطلاع على تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت من خلال أحدث إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي المتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي (www.cbk.gov.kw).